تقرير الحلقة الأولى

سيمينار شباب الباحثين

عقدت الحلقة الأولى من سيمينار شباب الباحثين يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧ بحضور مجموعة من السادة أساتذة معهد التخطيط القومي وأعضاء الهيئة العلمية المعاونة. جاءت الكلمات الافتتاحية للسيمينار من قبل كل من أ.د. رئيس المعهد ومنسق السيمينار لتؤكد على أهمية سيمينار شباب الباحثين ودوره في صقل معارف ومهارات شباب الباحثين العلمية والبحثية وكذلك المهارات والمعارف الحياتية بالمعهد، من خلال توفير منبر لتبادل الخبرات فيما بين فئة شباب الباحثين وكذا بينهم وبين الأجيال المختلفة بالمعهد.

استهدفت الحلقة الأولى من السيمينار تعريف شباب الباحثين بدور معهد التخطيط القومي كمركز فكر استراتيجي في تحقيق التنمية في مصر من خلال عرضين تقديميين، بالإضافة إلى عرض للمهمات العلمية التى قام بها بعض شباب الباحثين بالمعهد وذلك على النحو التالى:

أولاً: دور معاهد التخطيط في تحقيق التنمية الشاملة:

تناول الدكتور/ أحمد عاشور – مدرس الاقتصاد بمركز السياسات الكلية بالمعهد فى عرضه التقديمي النقاط التالية:

- الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دعت إلى إنشاء معهد التخطيط القومي
- الهدف من إنشاء المعهد والمهام الرئيسية المنوط به القيام بها
- تطور/ تغير دور المعهد عبر السنين
- الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دعت إلى تراجع الدور التنموي للمعهد
- الظرف الراهن وأهمية إحياء دور المعهد
- رؤية لكيفية إحياء دور المعهد (بماذا نبدأ؟)

أعرب سيادته أن دور معاهد التخطيط في تحقيق التنمية يكمن في دورها في إعداد رؤى مستقبلية واستراتيجيات، إعداد مشروعات خطط وسياسات وتشريعات، إعداد بحوث سياسات، إعداد نماذج للتنبؤ بآثار السياسات (تحليل حساسية السياسات)، إعداد إسقاطات سكانية وتنبؤات بالتغيرات الاقتصادية

والاجتماعية، تقييم المشروعات اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وتحديد الأولويات التنموية، تحقيق التوازن الإقليمى، وذلك بالاضافة إلى دورها في إعداد كوادر تخطيطية مؤهلة.

كما تعرض سيادته إلى أهم التغيرات الأيديولوجية والاقتصادية العالمية التي أدت إلى تراجع دور معاهد التخطيط على مستوى العالم، كما استعرض الأسباب الداخلية التي أدت إلى تراجع الدور التنموي لمعهد التخطيط ومنها هجرة العديد من المفكرين والكوادر التخطيطية للدول العربية، أن المعهد ظل متشبساً بعدم النظر إلى ما هو أبعد من إعداد الخطة، حاجة المعهد لتطوير كتابات بشكل أكبر تتناول الأبعاد الاجتماعية والأمنية والسياسية والبيئية والثقافية للتنمية حيث كان التركيز لفترات طويلة على التوازنات الكلية والتضخم والعجز، وعدم بناء أى نماذج أو تنبؤات أو حتى إعداد رؤي أو استراتيجيات، إهمال دور وأهمية الحوافز الفردية، إسقاط أى مظاهر حقيقية للمشاركة المجتمعية، وضعف الاهتمام بالحريات الإبداعية.

ثانياً: دور مراكز التفكير الاستراتيجي في تحقيق التنمية الشاملة:

قدمت الدكتورة/ إيمان مرعي – خبير الإدارة العامة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عرضاً تحليلياً لدور مراكز الفكر الاستراتيجي في العالم ومنطقة الشرق الأوسط ومصر.

حيث أوضحت أنه لايوجد تعريف محدد لمراكز التفكير الاستراتيجي، كما أنها تتضمن المراكز العاملة تحت مسميات مختلفة مثل Think Tank، Brain Boxes، مؤسسات إعطاء النصح، مراكز التفكير الاستراتيجي، مراكز الأبحاث والدراسات، أو أية منظمة أومؤسسة أو معهد دوره الرئيسي إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة بما يخدم السياسات العامة للدولة، ويقدم رؤى تهم صانع القرار. وفي ضوء ذلك يتمحور دور مراكز التفكير الاستراتيجي في الأدوار التالية:

- طرح الأفكار والآراء الجديدة
- تقديم المشورة والنصح
- تحديد الآثار بعيدة المدى للسياسات المتبعة
- إمداد وسائل الإعلام بالخبراء والمحللين
- التأثير في الرأي العام

ونظراً لأهمية دور مراكز التفكير الاستراتيجي في تحقيق التنمية تم الاتفاق على مجموعة من المؤشرات التي تستهدف تقييم أداء هذه المراكز. ومن أهم هذه المؤشرات:

- البرامج العلمية والمجالات البحثية
- مواكبة التطور التكنولوجي والتقني
- طبيعة توجهاته السياسية والأيديولوجية
- القدرات التواصلية للمركز
- مدى التأثير في السياسات العامة محلياً وإقليمياً

وأوضح العرض أنه وفقاً لتقرير جامعة بنسيلفينيا الصادر عام ٢٠١٧، يأتي توزيع مراكز التفكير الاستراتيجي كما هو مبين في الرسم التالي:

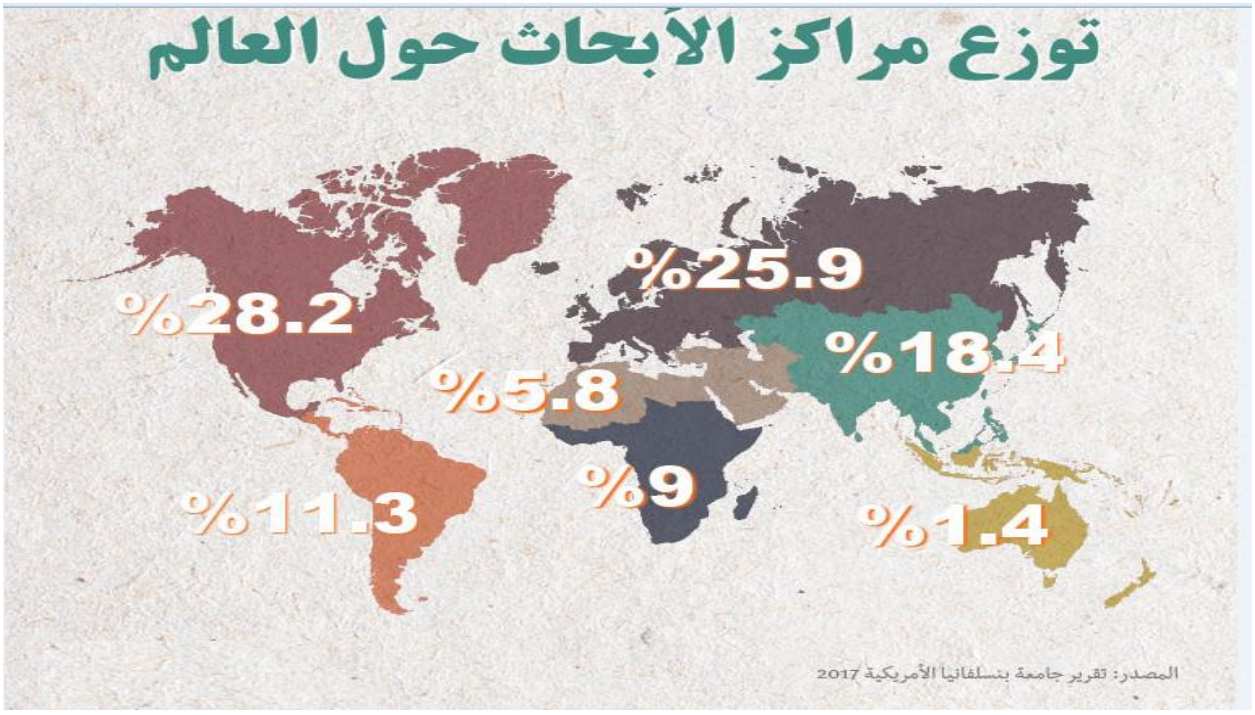

يوضح التقرير أنه يوجد ٢٥٨ مركزاً بحثياً عربياً من إجمالي ٤١٣ مركزاً في الشرق الأوسط. تأتي إيران في المرتبة الأولى بـ ٥٩ مركزاً ، وتأتي إسرائيل في المرتبة الثانية بـ ٥٨ مركزاً، وتأتي مصر في المرتبة الثالثة بـ ٣٥ مركزا. وفيما يخص ترتيب مراكز التفكير الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، أوضح التقرير أنه يأتي في الترتيب الأول مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الأردنية، ويأتي في المركز الثاني

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بينما يأتي في المركز الثالث معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي التابع لجامعة تل أبيب.

وبالتعرض للتحديات التي تواجه مراكز التفكير الاستراتيجي في الوطن العربي ناقش العرض أهم التحديات ومنها ضعف التمويل المحلي، الافتقار إلى الموضوعية والاستقلالية، عدم توافر قاعدة بيانات حديثة، ضعف الإمكانات التسويقية للإنتاج المعرفي، غياب علاقة واضحة المعالم بينها وبين صانع القرار، وضعف آليات العمل والتعاون.

وفيما يخص آليات تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي تم مناقشة النقاط التالية:

- ✓ تأمين التمويل الضروري لمراكز التفكير من خلال منح من ميزانية الدولة أو الشراكة مع القطاع الخاص.
- ✓ استقطاب الكفاءات من الباحثين وذوي الخبرة وتقديم الدعم لهم ورفع مستواهم العلمي والمعرفي.
- ✓ الموضوعية والدقة والاستجابة الفورية للأحداث.
- ✓ بناء شراكة حقيقية بين مراكز التفكير ووسائل الإعلام.
- ✓ تأسيس شبكة بحثية وعلمية تجمع تحت مظلتها مراكز التفكير العربية لتبادل الخبرات المختلفة.

وجاءت المداخلات والمناقشات لتعكس أهمية إحياء دور معهد التخطيط القومي في تحقيق التنمية ومن أهم ما جاء بالمداخلات والمناقشات ما يلي:

- التأكيد دائما على أن معاهد التخطيط ومراكز التفكير الاستراتيجي هي من تقود عمليات التنمية في أي مجتمع، بمعنى التركيز على الدور الاستشرافي والاستباقي في التعلم واستخلاص الدروس والخبرات.
- أهمية مواكبة التغييرات المحلية والعالمية وانعكاس ذلك في كافة فعاليات ومخرجات المعهد.
- متابعة التطوير العالمي في النظريات الاقتصادية والسياسية.
- تطوير دور المعهد وآليات العمل بشكل مستمر والتركيز على تطوير مناهج البحث.
- تعزيز دور المعهد في ترتيب الأولويات التنموية وذلك بالاعتماد على الشباب في وضع أولوياتهم لمستقبلهم كما يرونه.
- تعزيز الابداع والحريات في البحث العلمي وتأهيل الباحثين للتعامل مع تعقد وتشابك قضايا التنمية.

- أهمية أن يعمل المعهد على خلق شراكات حقيقية مع مراكز التفكير الاستراتيجي المختلفة على المستوى المحلي والاقليمي.
- أهمية وضع استراتيجية لبناء العقول العاملة في مراكز التفكير الاستراتيجي ومنها المعهد.
- أحد الادوار الهامة للادارة في مراكز التفكير الاستراتيجي هو الاستفادة من كل عنصر حسب مهاراته وقدراته الفنية والعلمية.
- أهمية تصميم آلية لمتابعة استجابة الحكومة والفاعلين المختلفين للمخرجات المختلفة لمراكز التفكير الاستراتيجي.
- وضع آليات لكسب ثقة الحكومة والمجتمع في مخرجات وآراء مراكز التفكير الاستراتيجي.
- ضرورة أن يتبنى المعهد قضية نقد فكر التنمية الشاملة والنمو الاحتوائي والخروج بنموذج ملائم لخصائص مصر واحتياجاتها.
- أهمية مشاركة المعهد في صنع مؤشرات التنمية وتطبيقاتها وصولاً إلى مستوى الوحدة/ المصنع.

ثالثاً: عرض تجربة سفر مجموعة من باحثى المعهد فى إطار تنفيذ أنشطة منحة بنك التنمية الأفريقي:

قدم مجموعة من شباب الباحثين بالمعهد[1] تجربة سفرهم إلى المملكة المتحدة للمشاركة في دورة تدريبية عن "قياس وتقييم أثر السياسات العامة" بمعهد Public Administration International (PAI). تناول العرض التعريف بمركز التدريب، وموضوع البرنامج التدريبي، وكذلك التعريف بالمدربين والمادة التدريبية وأساليب التدريب التي تم استخدامها في البرنامج. كما تم مناقشة أهم الزيارات الميدانية التي تضمنها البرنامج التدريبي وأهم المعالم السياحية التي تمت زيارتها.

ومن أهم الدروس المستفادة التي تم طرحها ومناقشتها ما يلي:

١- هناك حاجة قوية للتدريب بكثافة على قضايا تقييم وقياس أثر السياسات العامة حيث يعد ذلك ضمن الأدوار الرئيسية للمعهد.

[1] د. داليا إبراهيم – المدرس بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ. محمد حسنين – المدرس المساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية
أ. ايمان عصام - المعيد بمركز التخطيط والتنمية البيئية
أ. هديل الشربيني – المعيد بمركز التخطيط والتنمية البيئية

٢- ضرورة استمرار إدراة المعهد في توفير تمويل فرص للسفر بشكل مستمر، حيث من الأهمية بمكان الانفتاح على ثقافات أخرى لتطوير أسلوب تفكير الباحثين بالمعهد.

٣- بحث إمكانية توفير فرص سفر للجهاز الإداري في المعهد.

٤- من أهم القضايا التي يجب على المعهد العمل عليها تصميم آلية للتأثير على عمليات صناعة القرار – خلق مدافعين عن رأي وتوصيات المعهد – دراسة آليات التواصل مع فئات المجتمع المختلفة والأهم هو كيفية الاعداد الجيد لمناقشة تلك الأفكار/ التوصيات والتفاوض بشأن تنفيذها.

صورة تذكارية لشباب الباحثين أثناء البرنامج التدريبي

********_____********

********_____********